المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 29-03-2007
الصفحـات : 24
العـــدد : 14157
المسلسل : 215

ملف صحفي

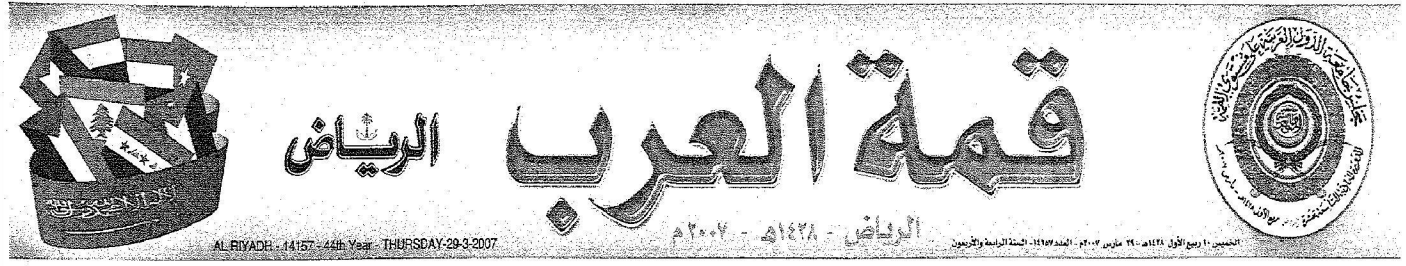

المصـــــدر :	الرياض		
التـــاريخ :	29-03-2007	العـــدد :	14157
الصفحـات :	24	المسلسل :	215

أكد أن هدف العرب واضح ومسجل في مبادرة السلام..

موسى: الأجندة العربية تحوي بنوداً مهمة تشمل مجالات العمل المشترك وتتطلب حل المشكلات العالقة

الرياض – فريق المتابعة:

• قال الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى ان الأجندة العربية في المرحلة الحالية تقوم على بنود رئيسية أربعة تشمل الوضع الاستراتيجي والسياسي والأمني في المنطقة إضافة إلى الموقف التنموي والعمل الجماعي في أطره الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك حركة الإصلاح في المجتمعات العربية وإصلاح هياكل الجامعة العربية وتنشيط آلياتها.

جاء ذلك في كلمة ألقاها موسى خلال الجلسة الافتتاحية لـ(قمة الرياض) أمس فيما يلي نصها:

خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود أصحاب الجلالة والفخامة والسمو.

يأتي انعقاد القمة العربية التاسعة عشرة في رياض المملكة العربية السعودية وعلى أرضها المباركة، ليسجل رسالة ذات دلالة، هي أن الانعقاد السنوي المنتظم للقمة العربية أصبح آلية راسخة في إدارة العمل العربي المشترك، منذ اقرارها بالقاهرة عام ٢٠٠٠، وهو أيضاً ما تفرضه الضرورات من حتمية الاحتكام إلى التنسيق والتضامن إزاء ما يواجه العرب من تحديات كبرى في منطقة توتر غير مسبوق في التاريخ المعاصر للشرق الأوسط والعالم العربي.

وأود أن أهنئ المملكة وخادم الحرمين الشريفين على تبوؤ رئاسة هذه القمة وهو، كما عرفناه ونعرفه، قادر بحكمته وأصالة خصاله وثبات مواقفه على الريادة الواعية للمسيرة، وعلى استنهاض الهمم وشحذ العزائم إزاء تحد واضح لكيان بل لكينونة هذه الأمة.

كما اعبر عن التقدير لفخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير على جهوده المميزة وادارته النشطة منذ تولي رئاسة أعمال القمة العربية في العالم السياسي العربي المنصرم، وقد حملت الدبلوماسية السودانية تحت قيادته، بكل إخلاص، مسئولية متابعة تنفيذ مقررات تلك القمة وسط ظروف صعبة اشتدت فيها المخاطر والتحديات في السودان نفسه، وفي منطقة القرن الافريقي المتاخم له، وفي الشرق الأوسط على اتساعه.

السيد الرئيس: خادم الحرمين

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو

اسمحوا لي ونحن في مستهل عمل الرئاسة الجديدة أن أعرض عليكم كشف حساب عن العمل العربي المشترك في العام الذي مضى بين قمة الخرطوم في مارس من العام الماضي وحتى هذا اليوم.

وكما تعلمون، فإن الأجندة العربية تقوم على بنود رئيسية أربعة وهي:

– الوضع الاستراتيجي والسياسي والأمني في المنطقة، وما يرتبط به من مشاكل كبرى على رأسها فلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي، والعراق ومأساته، ولبنان وانقساماته، والسودان ومشاكله، والصومال وصعوباته، والوضع النووي في المنطقة، والهجمة العنيفة التي يتعرض لها الكيان العربي وهويته.

– الموقف التنموي والعمل الجماعي العربي في أطره الاقتصادية والاجتماعية.

– حركة الإصلاح في المجتمعات العربية.

– إصلاح هياكل الجامعة العربية وتنشيط آلياتها.

وسوف أتناول في تقريري هذا كلا من هذه البنود، باختصار أرجو ألا يكون مخلاً، ولكن تفاصيله موجودة في تقاريري المعروضة أمام حضراتكم.

أولاً: الوضع الاستراتيجي والسياسي في المنطقة

يرى العالم العربي ومن حوله العالم الإسلامي، وحقيقة العالم في معظمه، في استمرار النزاع العربي الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية لبُّ الاضطراب وأساس التوتر في هذه المنطقة على اتساعها، وهنا يطرح سؤال حاكم هو: ماذا يتوجب علينا أن نفعل إزاء انحياز سياسات دولية مؤثرة في هذا الانحياز المعيب إلى سياسة إسرائيلية ممعنة في تحدي فرص السلام العادل... وهو الانحياز الذي تسبب في شل عملية السلام. هذا الأمر يجعلنا نعمل ونطالب باصرار بضرورة إعادة النظر في هذه السياسة إذا كان للشرق الأوسط أن يستقر وللسلام أن يقوم. إن غيبة الوساطة الأمينة أضرت ضرراً بالغاً بالفرص المتاحة لأحداث نقلة نوعية في الموقف بالمنطقة، ومع ذلك فإننا نتابع حالياً حركة دبلوماسية نرجو أن تكون متوجهة إلى استئناف عملية السلام، ومن ثم نرجو لها النجاح خاصة وأننا في سباق حاسم مع الزمن، مع استمرار الممارسات الإسرائيلية في تغيير الوضع الجغرافي والديموجرافي في الأراضي العربية المحتلة.

إننا نرجو ألا يكون الأمر مجرد حركة دون بركة، ولا تكون الدوائر المغلقة تطرح نفسها من جديد، لنجد أنفسنا بعد فترة في نفس المربع ونكون فقط قد أتحنا للسياسة الإسرائيلية الوقت الذي تحتاجه لفرض أمر واقع جديد في الأراضي المحتلة ليُحتج علينا به سواء بالقدس أو ما حولها أو في الأراضي المحتلة بشكل عام.

إن اليقظة مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى ومن ثم فعملية التقييم خلال الأسابيع .. أو الشهور القادمة ضرورية حتى يمكننا التداول في الطريق الذي يجب اتخاذه إذا فشلت الجهود الحالية أو اتضح عدم فعاليتها، وهو أمر محتمل جداً.

لقد أعد العرب أنفسهم للدخول في عملية السلام تنهي النزاع العربي الإسرائيلي، وتشهد التطورات في الأسابيع الماضية بذلك، وعلى رأس ما حققه العرب يأتي اتفاق مكة الذي تم برعاية كريمة منكم يا خادم الحرمين في إطار مواجهة موقف خطير تتعرض له المنطقة. وارتباطاً بذلك يأتي

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 29-03-2007 العـــدد : 14157
الصفحـات : 24 المسلسل : 215

الاتفاق الفلسطيني على قيام حكومة الوحدة الوطنية التي نحييها ونتمنى لها التوفيق في دفع العمل الفلسطيني نحو تحقيق السلام العادل طبقاً لإطار مبادرة السلام العربية، وبهذه المناسبة أحيي الدول الأوروبية التي اتخذت القرار الصائب والجريء بالاعتراف بالحكومة الفلسطينية الجديدة والتعامل معها وعلى رأسها النرويج التي يمثلها اليوم وزير خارجيتها، وأطالب بوقف الحصار الاقتصادي المضروب على شعب فلسطين فهو حصار غير عادل لا يخدم إلا أهداف الاحتلال الأجنبي.

إن هدف العرب واضح، ومسجل في مبادرة السلام هذه والتي تلزم كل العرب وتشكل إطار قبولهم، والشروط اللازمة للسلام الشامل معهم، بما يتطلب إنهاء الاحتلال العسكري في الأراضي الفلسطينية والجولان السوري وشبعا اللبنانية، وقيام العلاقات المستقبلية مع إسرائيل تحت ظروف السلام الشامل وقيام الدولة الفلسطينية الحقيقية.

وإذا كانت السياسة الإسرائيلية تريد من العرب أن يعدلوا مبادرتهم لتشكل في النهاية تنازلات عربية دون مقابل، وترتب حقوقاً لإسرائيل دون التزامات، وذلك بعد اقتراح استبعاد عنصري الأرض والبشر، والتركيز على طلب التطبيع، فهو عرض لا يلغي المبادرة فحسب، وإنما يمنع قيام السلام.

وأما القول بجهل الرأي العام الإسرائيلي بالمبادرة واستغلال الساسة الإسرائيليين لذلك، وأن علينا أن نبذل جهداً إضافياً لإعلامهم واقناعهم هم وحلفاؤهم، فربما يكون هذا القول صحيحاً، وقد شرح الملك عبدالله الثاني ملك الأردن هذا الأمر بكل صراحة ووضوح في خطابه الضافي أمام الكونجرس الأمريكي وإذا بالرد السلبي الإسرائيلي يأتي: عدلوها أولاً.. وقبلوا لهم اقبلوها أولاً، وتعالوا إلى مائدة التفاوض.. لعلنا نصل إلى حل عادل ومقبول من الجميع يتمشى مع صحيح القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام.

إننا في مفترق طرق، فإما أن نتحرك نحو سلام حقيقي مقبول نحن جاهزون له، وإما استمرار بل وتزايد في وضع التوتر الأقصى، وكثيرون جاهزون له.

فإذا انتقلنا إلى العراق فالمأساة كبيرة ولكن الموقف العربي منها واضح منذ اللحظات الأولى لسقوط النظام السابق، وهو مساعدة العراق الجديد على عبور الأزمة الضخمة التي كان واضحاً أنها في سبيلها إلى الظهور فور وقوع الحرب على العراق في مارس ٢٠٠٣، ورغم الشكوك الكبيرة التي صاحبت هذه الحرب بالنسبة للأهداف الحقيقية وراءها، فقد قبل النظام العربي أن يشغل مجلس الحكم الانتقالي الذي أنشئ آنذاك مقعد العراق في الجامعة العربية احتضاناً للعراق وحفاظاً على كيانه ومستقبله، ومن ثم أضفى الشرعية على الوضع الجديد رغم أنه كان محل جدل كبير، ثم اقترح النظام العربي مسار المصالحة الوطنية كمخرج للأزمة الطاحنة فيه، وهو ما بشر بتقدم في حينه لولا قوى سلبية عملت على نسف كل فرص المصالحة ليبقى العراق يعاني الطائفية والمذهبية ومن ثم يعاني من الانقسام الوطني ومظاهره الدموية.

ان مسيرة الحل في العراق يمكن ان تنطلق اذا ما اعترفت كافة القوى ذات الشأن والعلاقة بأن الوضع يحتاج الى حل سياسي وليس معالجات امنية فقط، فليست العبرة بعدد الجنود وانما بموضوعية المقاربة ونجاعتها.

ان الانقسام والصدام بين الشيعة والسنة في العراق والسياسات التي تعمل على تأجيجه او استثماره، وعدم الوعي بابعاده المأساوية يمكن ان تشعل حريقا اقليميا هائلا لن يخرج منه منتصر واحد داخل العراق او حوله او فيما وراء البحار.

ومن هنا كان القرار العربي الاستراتيجي بأن انقاذ العراق مسؤولية وطنية عراقية في المقام الاول نحن نتابع باهتمام السياسة التي تبدو بازغة للتواصل مع مختلف القوى السياسية العراقية دون استثناء، ان انقاذ العراق مسؤولية وطنية عراقية نعم، ولكنه في الوقت نفسه مسؤولية عربية، مثلما هي مسؤولية على دول الجوار ان تساعد على العبور الى شاطئ السلام، ومسؤولية دولية ان تُعاون على تحقيق ذلك.

واذا كنا في العالم العربي نفهم ان لآخرين غيرنا مصالح مع العراق، فيجب ان يكون مفهوما لدى هؤلاء ان للعرب مصالح ضخمة في العراق ومعه، وان الحل يكمن في التوصل الى تفاهم عام يحمي مستقبل العراق الواحد الحر، ويطلقه نحو آفاق أرحب على قاعدة من الديمقراطية

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 29-03-2007 العـــدد : 14157
الصفحـات : 24 المسلسل : 215

الحقيقية، والبعد عن الطائفية والمذهبية، وفي ظل الدستور الذي يتوافق عليه ويحتمي به الجميع.

وفي هذا فموقف الجامعة العربية واضح في قراراتها، وآخرها القرار المطروح امام هذه القمة والمرفوع من مجلس الوزراء بالمعايير التي يتطلبها حل الموقف، ومن ناحية أخرى، فالجامعة العربية على استعداد لاستئناف مؤتمر المصالحة الجامع الذي عقد في رحابها في نوفمبر ٢٠٠٥ وطبقا للوثيقتين الاساسيتين اللتين تم الاتفاق عليهما من قبل كافة الفرقاء العراقيين في القاهرة في عام ٢٠٠٥ ثم عام ٢٠٠٦، حيث انعقد في الجامعة العربية اجتماع اخر للجنة مثلت مختلف التوجهات لمعاودة البحث في استئناف عملية المصالحة، وتضم الوثيقتان النقاط الاساسية التي توافق عليها ممثلو الفاعليات العراقية سياسية ودينية وحكومية ومعارضة، وتعتبر اساساً مهماً لعملية المصالحة العراقية. وهذه الوثائق وثائق رسمية وتاريخية لجامعة الدول العربية، وسوف يستمر العمل السياسي العربي على اساسها باعتبارها منطلقاً للاتفاق بين مختلف الفئات العراقية بصرف النظر عن عرق او مذهب او دين.

وبالإضافة الى ذلك فالعمل من الآن فصاعداً يتطلب جهداً مشتركاً في اطار الجامعة العربية بالتعاون مع الامم المتحدة والمؤتمر الإسلامي ودول الجوار وكافة الجهات الدولية المعنية الأخرى، ان اعادة اطلاق مسيرة الوفاق العراقي اصبح ضرورة ملحة وسوف تعمل على تنفيذ ذلك وفقاً لما تصدرونه من قرارات في هذا الشأن.

واما لبنان العزيز علينا جميعا فيبقى الوضع فيه رهنا للتوافق بين زعاماته وللتوازن بين مطالبهم واستحقاقاتهم، ولا شك اننا سوف نستمر في مساعينا العربية لتحقيق ذلك على اساس سلة المقترحات التي قدمتها الجامعة العربية وامكانيات تطويرها، والمساعي التي تبذلها المملكة العربية السعودية والدول العربية المعنية، وذلك توصلاً الى إقرار المحكمة وكشف الحقيقة في الجريمة الكبرى التي اودت بحياة الشهيد رفيق الحريري ورفاقه.. وهذا مطلب عادل، وكذلك الى حكومة الوحدة الوطنية لتقود البلاد وسط العواصف التي يتعرض لها لبنان حالياً، وهذا مطلب وطني، بالاضافة الى تمهيد الطريق للاستحقاقات الانتخابية القادمة رئاسية او برلمانية.

فإذا انتقلنا الى السودان، والى دارفور خاصة، فيبقى الامر محكوما بالعناصر التالية:

أولها: الاسراع في اطلاق العملية السياسية، وتوسيع قاعدة اتفاق أبوجا للسلام في دارفور ليلتحق به غير الموقعين عليه.

وثانيها: تحقيق التعاون بين الامم المتحدة والاتحاد الافريقي وحكومة السودان فيما يتعلق بالنهج الخاص بنشر قوة حفظ السلام طبقا لما تم الاتفاق عليه في أديس ابابا.

وثالثها: اهمية تضافر البعد التنموي مع الجانب السياسي في معالجة قضية دارفور والعمل على سرعة عقد مؤتمر الحوار بين أهل دارفور، وتفعيل صناديق التنمية والتعويض، واحتضان الدارفوريين في مؤسسات الحكم الاتحادي.

ورابعها: تجنب الميل الذي استشرى نحو اتخاذ طريق العقوبات والقسر وسيلة لفرض حلول اذ تؤدي الى اثارة الاطراف ضد بعضها البعض والى تعقيد الموقف. ان التفاهم بين اطراف النزاع اساس مهم للوصول الى حلول دائمة ومستقرة، وقد سرني كثيراً ان ارى الامين العام الجديد للأمم المتحدة الذي اتمنى له التوفيق في مهامه الكبيرة متفهماً لأبعاء قضية دارفور ولأهمية الوصول الى تفاهم بشأنها بين الاطراف الثلاثة الرئيسية: الأمم المتحدة، والاتحاد الافريقي، وحكومة السودان.

وخامسها: تمكين المنظمات الإنسانية من أداء عملها الإنساني المهم والمطلوب، واهمية تركيز هذه المنظمات على مهمتها العظيمة هذه دون تدخل في الموقف السياسي.

وهنا لم يغب عن الجامعة العربية ضرورة المساهمة في تحسين الاوضاع الإنسانية في دارفور فأرسلت تباعاً العديد من البعثات الطبية والغذائية، وقد لمست خلال زيارتي لدارفور حضوراً عربياً على الصعيد الإنساني في معسكرات النازحين، غير ان هذا الحضور لا يزال يحتاج الى تعزيز والى المزيد من الدعم وخاصة من قبل المجتمع المدني العربي حتى يضطلع بدور اكبر في رفع المعاناة الإنسانية لأهل دارفور.

وقبل ان انتهي من موضوع السودان اجد لزاماً عليّ الاشارة الى ان الدول العربية وصناديق التمويل والاستثمار العربية مدعوة بقوة للمساهمة في تنمية جنوب السودان، وفي هذا الصدد شرعت الجامعة العربية في افتتاح مكتب لها في جوبا بجنوب السودان ليتولى المساعدة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل الموقع في ٩ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ وتنسيق العون التنموي العربي لجنوب السودان.

ان انشغال الدول العربية بالتحديات والضغوط الخارجية وبتكاثر القضايا الاقليمية لا ينبغي له ان يترك قضية وحدة السودان تواجه مصيرها بعيداً عن دور عربي فاعل يعزز بمشروعات التنمية والاستثمار حتى تكون الوحدة السودانية خياراً جاذباً لابناء جنوب السودان.

واخيراً وليس آخراً فإن الوضع بالصومال يظل مدعاة لقلق كبير، وقد قامت الجامعة العربية تحت الرئاسة السودانية ببذل اقصى الجهد في تشجيع الاطراف الصومالية للتوصل الى حلول سلمية وقد شهدت الخرطوم عدة جولات من المحادثات الصومالية برعاية الجامعة العربية، غير ان حركة الاحداث دفعت الى اتجاه آخر يتطلب الامر اليوم تضافر الجهود دولياً واقليمياً وصومالياً للتعامل مع الوضع وفقاً للاسس التالية:

الأول: دعم الشرعية الصومالية وتأييد النظام الذي يرأسه الرئيس عبدالله يوسف.

والثاني: تأييد ما قرره الاتحاد الافريقي من ارسال قوات لحفظ السلام لدعم الشرعية والحركة نحو تطبيع الحياة هناك، ونحو انسحاب القوات الاثيوبية وتأكيد احترام سيادة الصومال على أراضيه.

والثالث: اهمية الحوار والمصالحة بين القوى السياسية في الصومال ومساعدة الحكومة على قيادة الامور نحو ذلك الحدث الاهم في مسيرة قيام الصومال الجديد.

الرابع: الدعوة تمهيدا لذلك وللمساعدة على حدوثه، الى مؤتمر يعقد لاعادة اعمار الصومال، وفي ذلك فأثق ان الدول العربية واستثماراتها لن تكون بعيدة ولا مترددة.

المصـــــدر :	الرياض		
التـــاريخ :	29-03-2007	العـــدد :	14157
الصفحـات :	24	المسلسل :	215

وبهذه المناسبة أرحب بالرئيس مواي كيباكي رئيس جمهورية كينيا رئيس منظمة الايجاد والبروفسور ألفا عمر كوناري رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي وأؤكد على الرغبة المشتركة لدى الجانبين العربي والافريقي لوضع التوصيات اللازمة لتفعيل التعاون العربي الافريقي وازالة العوائق التي تعترض مسيرته على اسس جديدة ورؤية شاملة لمختلف مجالات التعاون كي تعتمد في اقرب الآجال على اعلى مستوى سياسي بين الطرفين الشقيقين والمتفاعلين العربي والافريقي.

وفي اطار معالجة القضايا السياسية أشير الى الدعم العربي لمساعي دولة الامارات العربية المتحدة لاستعادة سيادتها على الجزر الثلاث المحتلة وايجاد حل سلمي لهذا النزاع وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي.

وفي نهاية تقريري عن الوضع الامني والسياسي اود ان اشير الى أمرين اولهما الملف النووي في الشرق الاوسط وهنا فلا يزال رأي الجامعة العربية كما قررته القمة وقراراتها وقرارات المجالس الرسمية فيها يقوم على أساس:

- معارضة وجود اي برامج نووية عسكرية لدى اي من دول المنطقة وبلا استثناء.
- رفض الطرح الخاص بإمكان وجود برنامج عسكري نووي مقبول او مسكوت عنه وأخر مرفوض يقتضي الادانة والعقاب.
- حق كل الدول الاعضاء في معاهدة منع الانتشار في الحصول على التكنولوجيا النووية والحق في المعرفة النووية وتدريس علومها والتعاون نحو تحقيق ذلك.- ضرورة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على أن تغطي كافة انحائه دون استثناء، وإلا لا يكون هناك داع لهذه المنطقة.
- أن الحوار والمفاوضات هي الطريق لمعالجة هذه الملفات، مثلما حدث ويحدث في مناطق أخرى، بعيداً عن الاجراءات القسرية التي لا تخدم بالضرورة أهدافا تتماشى مع متطلبات الأمن الإقليمي.

وفي سياق المحور الاستراتيجي والأمني في المنطقة، لابد من الإشارة أيضاً إلى الحملة المستعرة ضد الهوية الثقافية المميزة لهذه الأمة، والتي تستند الى مقولة عدوانية حول حتمية صراع الحضارات لتبذر بذور الشك في كل ما هو عربي أو مسلم، حتى أضحت مشكلة سياسية وأمنية، إقليمية ودولية، تهدد أمن هذه المنطقة والاستقرار العالمي، بدل أن تكون مجالاً مفتوحاً للحوار مع الآخر والتفاعل البناء والحر معه.

في ضوء كافة هذه التحديات التي تهدد أمن المنطقة تهديداً جدياً، فقد قررتم في قمة الخرطوم إنشاء مجلس السلم والأمن في إطار جامعة الدول العربية، يهتم بمتابعة هذه الأمور جميعا وغيرها، وتأثيراتها الأمنية، والمجلس وهو يتأهب لدخول حيز النفاذ بعد اكتمال العدد المقرر للتصديقات العربية سوف يعطى لعمليات حفظ السلام في العالم العربي مكانتها ودورها، كما سيتولى إدارة عملية فض المنازعات بين الدول العربية بالإضافة إلى كونه في حالة انعقاد دائم، ووجود خاصية التنسيق مع مجلس الأمن ومع مجلس السلم والأمن الأفريقي لتنتقل هذه المنظمة إلى أسلوب أخر في التعامل الفوري المانع لتدهور المشاكل ووقوع الحروب.

السيد الرئيس خادم الحرمين الشريفين

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو

يسرني فيما يتعلق بالمحور التنموي، أن أشير إلى الحركة الإيجابية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والى حقيقة أن هناك قفزة لا بأس بها في حركة التبادل التجاري البيني بين الدول العربية.

كما يسرني أن أشير إلى تقدم المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات بين عدد من الدول العربية، بالإضافة إلى النشاط الكبير الذي تقوده الأمانة العامة لمعالجة الموضوعات المتعلقة بالقطاعات الخدمية العربية وبخاصة ذات الصلة بقطاعات النقل والسياحة والربط الكهربائي والتنمية المستدامة وعملية تطور المجالات الزراعية والصناعية، وفي هذا فمعروض على القمة الاستراتيجية العربية للتنمية الزراعية.

وتجدون في التقرير التفصيلي المعروض على حضراتكم خطوات تفصيلية تتصل بمجالات التعاون العربي في مجالات البيئة والتنمية المستدامة والإسكان والتعمير والأرصاد الجوية والطاقة، بل إن النشاط امتد ليغطي قطاعات أخرى في المجال الاقتصادي مثل الإحصاء وقواعد المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وفي ذلك فإن مجال التعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي تلقى دفعة كبيرة بالمبادرة المصرية الكويتية المطروحة على هذه القمة، والتي تقترح عقد قمة عربية تخصص للمسائل الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بهدف بلورة برامج وآليات عملية لتعزيز وتفعيل الاستراتيجيات التنموية العربية، ليكون لها عوائد سريعة ومباشرة للمواطن العربي، وتعزز التكامل والاندماج الاقتصادي بين الدول العربية، وإنني إذ أرحب بهذه المبادرة أقترح أن يكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة بعملية الإعداد لهذه القمة.

ومن ناحية أخرى، فكم يسعدني أن أبلغ القادة بأن ما قررتموه في قمة الخرطوم خاصاً بالتعليم وتحديثه قد تم تنفيذه. وقد أوليت هذا الموضوع اهتمامي الشخصي ويشرفني أن أقدم في هذه الدورة تقريراً ضافياً يمثل محصلة لعمل دؤوب تم خلال العام الماضي شاركت فيه منظمات عربية ودولية متخصصة مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأليكسو)، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، والاسيسكو واليونسكو واليونيسيف بالإضافة إلى الأمانة العامة للجامعة التي نظمت عدداً من اللقاءات الفكرية لخبراء في مختلف التخصصات ذات الصلة بقضايا التعليم، وتم مراجعة تقارير عربية ودولية تضمنت تقييماً لأوضاع التعليم في الدول العربية.

ويرفع التقرير عدداً مهماً من التوصيات تهدف إلى تحديث منظومة التعليم في العالم العربي، وإنشاء عدد من المؤسسات على رأسها إنشاء الهيئة العربية لضمان جودة التعليم واعتماده، وإقامة المرصد العربي لتطوير المنظومة العربية للتعليم، هذا بالإضافة إلى دراسات تحليلية ومقترحات خاصة بالتعليم في مختلف مراحله تتعلق بتطويره وتحديثه.

بالإضافة إلى المبادرة الخاصة بتحديث التعليم فالعمل يسير على قدم وساق لتنفيذ ما تناولته وثائق الإصلاح الصادرة في قمتي تونس والجزائر، وها نحن نشيد ونحيي هذه الخطوة المهمة التي خطتها موريتانيا نحو تحقيق وتوثيق المسار الديموقراطي، كما نتابع باهتمام حركة الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجارية في الوطن

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 29-03-2007 العـــدد : 14157
الصفحـات : 24 المسلسل : 215

العربي وعلى رأسها قوانين تمكين المرأة والنمو في نشاط المجتمع المدني.

وأود أن أشير في مجال الإصلاح إلى أن الخطوات التي قطعتها الدول العربية على طريق الإصلاح ستتكاثر ثمارها ليشعر بها المواطن العربي بشكل متزايد مع تضاعف جهود محاربة الفساد بكل صوره وأشكاله، ونتوقع أن ترتفع مؤشرات مكافحة الفساد في الدول العربية والتي ترصدها العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية إلى مصاف الدول التي نجحت في محاربة هذه الظاهرة التي تؤثر سلباً على جهود التنمية.

نعم ما زال هناك الكثير الذي ينتظره الناس في مجال التحديث والإصلاح، بل ويستحقونه، والآمال معقودة على مسيرة مستدامة وجريئة.. إننا في القرن الحادي والعشرين وهو قرن له سماته وتطلعاته، ولن يكون العرب خارج التاريخ عندما نأتي إلى التطور والتطوير وهو ما تنادي به الأغلبية الغالبة من المواطنين العرب، الذي انعكس في الوثائق التاريخية التي صدرت في هذا الشأن بقمة تونس في مايو/ أيار من عام ٢٠٠٤م.

وأخيراً وليس آخراً آتي إلى حركة إصلاح هياكل الجامعة العربية حيث انطلقت عملية إصلاح شاملة. تضمنت إقامة مؤسسات جديدة وفي مقدمتها البرلمان العربي الانتقالي الذي احتفلنا في شهر ديسمبر الماضي بمرور عام على إنشائه والذي يبني الذراع التشريعي ضمن مؤسسات العمل العربي المشترك، بالإضافة إلى مجلس السلم والأمن العربي، وإلى تمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودعم سلطاته الإشرافية على مجمل الأنشطة العربية الجماعية في المجالات التنموية، وفتح أبواب المشاركة أمام المجتمع المدني، بالإضافة إلى تحديث الأمانة العامة وتطوير أساليب عملها ورفع مستوى أدائها وتنشيط عدد من الملفات الهامة والجديدة ضمن أجندة الجامعة العربية مثل الموضوعات ذات الصلة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وحوار الحضارات، وعرب المهجر، والاهتمام بالتنمية المستدامة وقضايا التغيرات المناخية والاحتباس الحراري وأثرها على البيئة والثروات الطبيعية في العالم العربي.

كما تم وضع وتعزيز أطر تنظيم علاقات التعاون العربي الجماعي مع مختلف التجمعات والكيانات والدول النافذة في العالم ومن بينها الاتحاد الأفريقي ومنظمة الإيجاد، ودول أمريكا الجنوبية، والاتحاد الأوروبي، والصين وروسيا والهند واليابان وتركيا وغيرها من الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة.

وختاماً أود أن أرحب بالضيوف الذين شاركونا اليوم في افتتاح أعمال هذه القمة وأخص بالذكر الرئيس الباكستاني برويز مشرف والرئيس الكيني مواي كيباكي ورئيس وزراء ماليزيا السيد عبدالله البدوي ورئيس وزراء تركيا السيد رجب طيب أردوغان ونائب رئيس اندونيسيا السيد محمد يوسف كلا اضافة الى الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الرئيس ألفا عمر كوناري والدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي السيد خافيير سولانا والشيخة هيا راشد آل خليفة رئيسة الدورة (٦١) للجمعية العامة للأمم المتحدة والسيدين وزيري خارجية إيران والنرويج وممثلي روسيا وأسبانيا والصين والهند وأندونيسيا واليابان والبرتغال وسلوفينيا وكوبا.

أتمنى للمؤتمر الموقر التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.